المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 31-12-2007
الصفحـات : 31
العـــدد : 2649
المسلسل : 212

غير واضحة تصوير

اتفاق على أن عفو خادم الحرمين الشريفين صدر لمصلحة الوطن

"فتاة القطيف" صنعت مفاهيم جديدة في حرية الإعلام السعودي

تقرير

الدمام: حامد الشهري

عايش المجتمع السعودي في عام 2007 حدثاً استثنائياً في تفاصيله و[illegible]داعياته ومتابعاته الرسمية و[illegible]صحفية والقضائية، وصولاً إلى [illegible]توى التدويل في سابقة قضائية لم [illegible]بق لغيرها من القضايا أن تعرّضت [illegible]ا بمثل هذا المستوى من الضوء جدل الإعلامي والاجتماعي. وكانت [illegible]3 القطيف" عنواناً لقضية اغتصاب [illegible]عة تورط فيها سبعة شبّان. لكن [illegible]قضاء بالإضافة إلى معاقبة الجناة [illegible]ب الفتاة لوجودها في حالة اختلاء [illegible]جنبي من غير محارمها واصدر فيها [illegible]حكما تعزيرياً أحدث ضجة تعدت

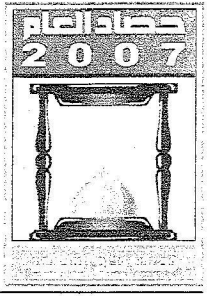

سلمان البازعي

سليمان الهتلان

البازعي: بيانات "العدل" تأخرت.. فتفجرت القضية

الهتلان: في العولمة لا يوجد مصطلح "قضية محلية"

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 31-12-2007 العـــدد : 2649
الصفحـات : 31 المسلسل : 212

الإطار المحلي إلى الخارج . وقد أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز عفوا ملكيا عن العقوبة التعزيرية التي حكم بها على الفتاة وأمر حفظه الله باطلاق سراحها.

وكانت القضية قد أثارت الأوساط الاجتماعية والساحة الإعلامية والحقوقية، وشكلت صفحات الإنترنت زخماً كبيراً للجدل حول القضية، إلى حدّ أن موقع البحث "جوجل" رصد حتى الآن مليوناً و200 ألف رابط إلكتروني وردت فيه القضية باللغة العربية. ومن خلال هذه الروابط نوقشت القضية من جميع انطباقات، فضلاً عن الأخبار الصحفية.

ميثاق شرف

وعلق مدير دار الحلول القانونية الدكتور علي البريدي حول قانونية توظيف الإعلام لخدمة قضايا منظورة في المحاكم، مركزاً على أهمية وجود ميثاق شرف بين الإعلام والمجتمع بشكل عام بخصوص التعامل مع القضايا المنظورة في المحاكم، مؤكداً أنه لا يوجد قانون معمول به في السعودية إلى الآن يمنع نشر بعض القضايا المنظورة في المحاكم. وأضاف أن دور الإعلامي يقتصر على أن يملك معرفة مهنية كبيرة تجعله يتعاطى مع القضية دون أن ينساق وراء مصالح تخدم أحد الطرفين فبعض أطراف القضية أحياناً يتعمدون تدرير معلومات إلى جهات إعلامية بهدف تضليل الرأي العام وكسب تعاطفهم.

ووصف الدكتور البريدي تناول الإعلام الخارجي لهذه القضية بـ "المسيء"، مشيراً إلى أن قضايا كثيرة تهم المملكة لم تتم مناقشتها في وسائل الإعلام الغربي وأن السبب وراء هذا الاهتمام هو أن الشريعة الإسلامية والمرأة عنصران أساسيان في القضية.

وامتدح البريدي موقف وزارة العدل السعودية التي لم تدخل في جدل "بيزنطي" مع الانتقادات التي وجهتها لها جهات إعلامية محلية وخارجية بعد أن فضلت عدم الدخول في جدل مع الجهات الإعلامية من شأنها زيادة التأجيج الخارجي على السعودية. وأكد أن تدخل القيادة السعودية في احتواء هذه القضية كان من حق وفي الأمر خاصة أن الحكم على الفتاة تعزيري وقد صدر هذا القرار في الوقت المناسب.

قضية إعلامية

من جانب آخر رأى رئيس تحرير صحيفة اليوم سابقاً الكاتب الصحفي السعودي سلطان البازعي أن قضية فتاة القطيف تحولت من قضية لا يعلم بها إلا أشخاص محدودون إلى قضية محلية ثم إلى قضية تناقش على مستوى دولي، والسبب الرئيس هو الإعلام المحلي. ويرى البازعي أن تعامل وزارة العدل السعودية مع وسائل الإعلام لم يكن موفقاً خاصة أن البيانات التي تم إصدارها كانت متأخرة جداً وهي - وزارة العدل - أصبحت أحد الأطراف المتسببة في انفجار القضية وسرد بعض المعلومات المغلوطة من الصحفيين بسبب عدم مواكبة زمن ما نشر في الصحف.

وتابع البازعي بأن الصحفي المتعامل مع مثل هذه القضايا يحتاج إلى وعي وإلمام بأنظمة القضاء لكي يتجنب بعض الأخطاء القانونية في حين أن المحاكم بات من المحتم عليها التعامل بشفافية مع الجهات الإعلامية خاصة في القضايا التي أخذت زخماً إعلامياً.

ويتصور أن تناول الوسائل الإعلامية لبعض القضايا الموجودة في أروقة المحاكم من شأنه أن يُسفر عن تنازلات يقدمها أحد أطراف القضية. وهنالك قانون معمول به في معظم دول العالم يجيز إصدار أحكام بعدم تناول قضايا محددة في وسائل الإعلام لحساسية القضية واحتمال أن يشكل تناولها في الإعلام وسيلة ضغط على الجهاز القضائي.

حقيقة العولمة

ومن جهة أخرى يشير رئيس تحرير مجلة فوربس الدكتور سليمان الهتلان إلى أن انتشار القضية في الإعلام الغربي كان لأسباب أهمها أن العولمة أصبحت حقيقة واقعة ولا يوجد مصطلح اسمه " قضية محلية " كما أن شاعة جريمتي الاغتصاب والخطف في القوانين العالمية والعقوبات التي قد تصل في بعض الأحيان إلى السجن مدى الحياة على الجناة أسهمت في عولمة القضية.

ويقول إن هنالك أسباباً أخرى تجعل من السعودية محط اهتمام يركض وراءه الإعلام الغربي، منها عوامل اقتصادية ونفطية و أحداث الحادي عشر من سبتمبر وثقافة البلد الدينية.. كل ذلك سهل تسليط الضوء بشكل أكبر على السعودية.

ويرى أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله من خلال إصدار العفو عن "فتاة القطيف" أكد وبشكل فعلي نهجه الإصلاحي وأن لديه مشروعاً قادماً وبشكل قوي وسريع في تطوير القضاء، كما أنه مارس حقه القانوني والشرعي في العفو عن العقوبة التعزيرية عن الفتاة مشيراً إلى أن هذه المبادرة تأتي ضمن سياق مشروعه الإصلاحي.

عطف أبوي حاسم

وكانت هيئة حقوق الإنسان قد رحبت بأمر خادم الحرمين الشريفين الكريم بالعفو عن العقوبة التعزيرية التي حكمت بها المحكمة الشرعية على "فتاة القطيف". ورأى مجلس الهيئة أن الأمر السامي الكريم يمثل عطفاً أبوياً حانياً من ولي الأمر الذي مافتئ يتلمس مشاعر مواطنيه في أفراحهم وأتراحهم وفق ميزان عادل يرى الأمور بصورة شمولية واضعاً إياها في نصابها ومراعياً مصالح البلاد والعباد.

وأكد مجلس الهيئة أن العفو الملكي جاء ليقطع الطريق على كل من يريد أن يصطاد في الماء العكر لتوظيف هذه القضية وغيرها للمساس بأحكام الشريعة السمحاء وسمعة المملكة العربية السعودية الدولية.

ووصف المبادرة بالإنسانية وبأنها رسالة موجهة للعالم أجمع بأن المملكة حريصة كل الحرص على حماية حقوق الإنسان ومستندة في كل مساعيها على روح الشريعة الإسلامية ومبادئها الحقة.

واستند قرار العفو على عدد من الحيثيات منها ما اشتمل عليه ملف هذه القضية من ملابسات، وما صاحبها من وقائع وإشكالات يؤكد هذا أن الجرم الواقع على المرأة بلغ من الوحشية ما كسر الأسماع ولكون الخطأ في العفو خير من الخطأ في العقوبة كما هو مقرر عند الفقهاء في الشريعة، وحيث لم يصدر في قضية المذكورة حكم نهائي فضلا عن كونه تعزيراً فقد صدر الحكم بالعفو عنها. كما استند قرار العفو على دراسة كافة الأوراق والاطلاع على المرئيات وعملا بهدي الشريعة الإسلامية في جلب المصلحة وتكثيرها ودرء المفسدة وتقليلها، ولكون المرأة ومن كان معها قد طالهما من التعذيب والعنت ما يعتبر في حد ذاته كافيا في تأديبهما وأخذ العبرة منهما، "لذا نرغب إليكم حفظ ما يتعلق بالمذكورين من ملف القضية وإخلاء سبيلهما وفقا للإجراءات المتبعة في ذلك".

وكان أيضا من أهداف هذا العفو قفل الطريق أمام كل متربص حاقد لا يقصد إلا توظيف مثل هذه القضايا في تحقيق أهدافه المغرضة للنيل من المملكة وسمعتها.